دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: نحو سياسة خارجية أمريكية ناجحة

المصدر: المستقبل العربى

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية

المؤلف الرئيسي: بولك، وليم

المجلد/العدد: مج 28, ع 320

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2005

الشهر: أكتوبر

الصفحات: 26 - 47

رقم MD: 196149

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

قواعد المعلومات: EcoLink

مواضيع: الأسلحة النووية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، السياسة الخارجية ، الاحتلال الأمريكي للعراق ، الاحتلال الأمريكي لأفغانستان ، مكافحة الإرهاب ، الاستراتيجيات العسكرية، كوريا الشمالية ، إيران ، التعذيب ، السلام ، الإرهاب ، القضية الفلسطينية ، الاحتلال الإسرائيلي

رابط: http://search.mandumah.com/Record/196149

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

نحو سياسة خارجية أمريكية ناجحة

وليام بولك

مؤسس مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة شيكاغو.

كان إيسوب(*) أحد أوائل المعلقين الذين سعوا إلى هداية الحكام إلى فهم أن القوة الحقيقية لا تنشأ دائماً من القوة والعنف. عاش في زمن عرف بأنه «عصر الطغاة»، حينما كان الحكام يعتبرون أي شخص شكك في هيمنتهم مخرباً، فكان إيسوب يوبخهم بواحدة من حكاياته الخرافية. قال إن الشمس والريح كانتا تتنازعان على أيهما أقوى. ولتسوية نزاعهما وافقتا على الدخول في مباراة، أيهما تستطيع أن تجعل كائناً بشرياً صغيراً على كوكب الأرض على أن يخلع عنه معطفه. بدأت الرياح فشنت دوامتها على الرجل التعيس بقوة إعصار. غير أنه كلما اشتدت الريح في لطماتها عليه شدد تمسكه بمعطفه. وعندما لم تفلح طريقة «الصدمة والذعر»(**) تخلت الرياح عن محاولتها. وجاء دور الشمس. لم تدخل الخوف في روع الرجل كما فعلت الرياح، إنما استخدمت الحيلة معه. أشعرته أشعتها بالدفء فألقى عنه معطفه الثقيل. لقد وجد أن المعطف تحول من حام ضروري ضد الرياح ليصبح عبئاً لا يجلب الراحة.

وحكام اليوم ليسوا أكثر مما كانوا في زمن إيسوب سعادة بتلقي اللوم، ولكننا اليوم نؤكد حقنا كمواطنين في أن نلومهم. وهنا فإني سأضع جانباً مسائل القانون أو الأخلاق لأركز فحسب على الفاعلية. سأبرهن ـ كما فعل إيسوب ـ على أن خلق بيئة للمصلحة المتبادلة تصلح أكثر من التهديد. لسوف يرفض بعض الناس هذه الفكرة باعتبارها فكرة ساذجة بأن باستطاعة القيادة أن تستعيض عن القوة في عالم يسوده خطر كبير حيث يظهر الشر في جميع القارات. وهم بطبيعة الحال محقون ـ جزئياً ـ في هذا، لأن هذه المقاربة للعالم هي بمثابة إنجاز ذاتي. إن معاملة الآخرين كشر وتهديدهم بالتدمير تسبب لهم خوفاً من قوة أمريكا وتهديدها. بعضهم

(*) مؤلف حكايات خرافية إغريقي ذو شهرة أسطورية. ولد ـ حسب المؤرخ هيرودوت ـ عبداً في القرن السادس قبل الميلاد ومنحه سيده حريته إيماناً بمواهبه (المحرر).

(**) هذه إشارة واضحة إلى الاسم الذي أطلقه الجنرالات الأمريكيون على العملية العسكرية الأمريكية لغزو العراق (المحرر).

على الأقل ـ بفعل الصدمة أو خوفاً من الصدمة التي تحدثها القوة العسكرية الحديثة، وهي تعادل رياح إيسوب ـ سيلقون أنفسهم بإحكام في «معطف» قوة نووية. وآخرون سيلجأون إلى أساليب مختلفة، ولكنها أيضاً خطرة، ليحموا أنفسهم، بينما يتذمرون وبصورة مؤقتة وهم مرغمون على أن يفعلوا ذلك، أو يتلقون رشى ليفعلوا. الأمر المؤكد أن شمس إيسوب لم تكن أقل قوة من الرياح. ولم يكن إيسوب يؤيد الضعف أو السلبية. ويقيناً لم يكن في صف النزوح إلى العزلة. الأحرى أنه كان يدرك أن باستطاعة الشمس أن تستخدم قوتها الهائلة بطرق فعالة لأنها لم ترهب إنما خلقت ظروفاً قادت انسان إيسوب لأن يرى أن الأفضل لمصلحته أن يفعل ما أرادت الشمس أن يفعله. هنا سأضع الخطوط العامة لأبعاد وصفات «قيادة دافئة» يرجح ـ بدلاً من التهديد والعنف ـ أن تخلق السلام والأمن الذي نصبو إليه جميعاً.

إن الشرط المسبق لصياغة سياسة ناجحة هو إدراك أن «الرياح» لم تفلح. «وتحسين» وضع الرياح ـ زيادة قوتها، والمدى الذي يبلغه التهديد العسكري ومستوى هذا التهديد ـ الذي يمكن أن تتجه أمريكا نحوه سيحقق يقيناً هزيمة للذات. ولكن، وعلى الرغم من نزوعنا القومي إلى سلوك الطرق المختصرة، لا توجد حيل أو «حلول سريعة» لمحنة أمريكا. لهذا فإن الوقت حان لإعادة تقدير عامة لموقعنا اليوم، وللاتجاه الذي نسير فيه.

وكما ذهبت في المقالة السابقة، وعلى الرغم من مصادر أمريكا الواسعة وقوتها الهائلة، فإن أمريكا ليست اليوم أكثر سلامة مما حدث قبل عقد مضى أو حتى قبل جيل مضى. إننا نخسر الحرب في العراق[١]، ونحن يقيناً لا نكسب الحرب في أفغانستان[٢]، ولهذا شرعنا في حملة ضد الإرهاب لا تفلح[٣]، كل هذا بنفقات هائلة نتكبدها نحن أنفسنا وأجيال المستقبل[٤].

---

(١) في العام الماضي تضاعف ـ تقريباً ـ عدد هجمات المقاومة اليومية، وتضاعفت الهجمات البشرية الأمريكية، وقتل ما يربو على ٥٠ مسؤولاً عراقياً عينهم الأمريكيون، وارتفعت الخسارة البشرية بين الشرطة العراقية بقدر الثلث؛ وانخفض إنتاج النفط؛ ومن اعتقادهم بأن العراقيين سيحيون الجند الأمريكيين بالزهور في أيديهم، أصبح كبار المسؤولين الأمريكيين يعترفون الآن بأن الحرب ربما تكون حرباً لا يمكن الفوز بها والأرجح أن تدوم لعقد أو أكثر. وقد قال قائد أمريكي رفيع الشأن بطريقة من يتنبأ بالغيب ـ قبل عام مضى ـ إننا «بالفعل في طريقنا إلى الهزيمة». انظر: Thomas Ricks, in: *Washington Post*, 9/5/2004.

(٢) تشير تقارير إخبارية مبنية على معلومات مخابراتية للحكومة الأمريكية إلى أن ثمة انبعاثاً لطالبان التي يخشى منها والتي تتمتع بكراهية على نطاق واسع، وأن أوامر الحكومة الأفغانية التي ندعمها لا تكاد تكون سارية خارج العاصمة كابول. الوضع الاجتماعي ينذر بكارثة: بعد ثلاث سنوات من الاحتلال الأمريكي، تحتل أفغانستان المركز رقم ١٧٣ بين ١٧٨ بلداً في فهرس التنمية البشرية الذي تصدره الأمم المتحدة، انظر: Carlotta Gall, in: *International Herald Tribune*, 23/2/2005.

(٣) بينما أكتب هذه السطور هزت لندن حملة تفجير قنابل إرهابية من الواضح أنها منسقة جيداً وذات نطاق واسع. وأسامة بن لادن ـ الذي يمكن أن يكون متورطاً في هذا أو لا يكون ـ لم يمسك به بعد، والأرجح أن وقوعه في الأسر لن يقلل من قدرة أي من المجموعات التي أصبحت عديدة الآن والتي نختزلها في القاعدة. وبالإضافة إلى هذا ـ وكما اعترفت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) ـ تثبت حرب العراق أنها ساحة تدريب ممتازة لجيل جديد من الإرهابيين. وإذا نقلنا عن سياسة بنجامين فرانكلين بشأن السياسة البريطانية في أمريكا المستعمرة فإننا لا نجد حرب إرهاب في العراق إنما نجد أننا خلقنا واحدة.

(٤) كما ذكر في **مجلة هاربرز** *(Harper's Magazine)* الشهرية في باب المنبر في عدد حزيران/يونيو =

مزيد من الشيء نفسه، هكذا يعتقد رجال أعمال ورجال حكومة محترمون، سيؤدي إلى إفلاسنا. لكن هذا ما يقال إنه يتعين علينا أن نفعله. حقاً، يقال لنا إنه يتعين علينا أن نفعل هذا بطرق تثير الرعب حتى في الثلة الباقية من حلفاء أمريكا. ويشير آخر بيان رسمي عن السياسة الأمريكية إلى أننا لا نعير التفاتاً لهذه التحذيرات، إنما نحن نسير في الاتجاه المعاكس.

.. وبشأن الأسلحة النووية فمن الواضح أن الولايات المتحدة تتبع معايير مزدوجة: فهذه الأسلحة مقبولة حين يملكها أصدقاء، ولكن الأمر ليس كذلك حينما يسعى آخرون لامتلاكها..

إن «استراتيجية الدفاع القومي للولايات المتحدة الأمريكية» [٥] للعام ٢٠٠٥ تجعل الولايات المتحدة تبدو دولة مارقة. فهي تؤكد أن أمريكا ستفعل أي شيء تعتبره في مصلحتها في أي مكان وأي زمان تختار بغض النظر عن مصالح الآخرين وحتى انتهاكها لالتزاماتها التعاهدية. في هذه الوثيقة تبنت إدارة بوش دور «حامل البندقية» الأوحد، وهي شخصية ربما ترتفع قامتها في الأسطورة الأمريكية، وبهذا المعنى تنطبق على الصورة السينمائية لجون واين أو كلنت ايستوود اللذين يتمتعان بشعبية كبيرة بيننا، ولكن حتى الجماعات الحقيقية في الغرب البري ـ وليس على الشاشة الفضية ـ ترفض التسامح معها. والمرجح أن تفعل الجماعة العالمية على نطاق أوسع الشيء نفسه الذي فعلته الجماعات الحقيقية في الغرب البري: أن تسعى إلى الحد من ـ أو كسر ـ قوتنا المخيفة. في الحالات القصوى تلجأ دول مثل كوريا الشمالية إلى الحماية المطلقة، أي الأسلحة النووية. ولا يمكن للقوى القومية التي ليست دولاً ـ بعد ـ أن تنافس على الصعيد النووي، ولكن باستطاعتها أن تستخدم سلاح الضعفاء، الإرهاب، وسوف تستخدمه. أو ـ إذا استخدمنا تعبيرات أهل الغرب (الأمريكي) تطلق الرصاص على ظهورنا.

في الوضع الأمثل يمكن أن تسعى الولايات المتحدة إلى استعادة احترام العالم، بل في الحقيقة حب العالم وإعجابه، وهي المشاعر التي استقت منها نفوذها وقوتها الحقيقية لزمن طويل. ورداً على أولئك الذين يشككون فيما إذا كان الاحترام والإيمان بالشرعية الأمريكية والقيادة الحميدة تشكل قوة حقيقية، عليهم أن ينظروا إلى التعارض بين مدينة تلقى حكومتها احتراماً باعتبارها حكومة شرعية وأخرى لا تلقاه: تستطيع مدينة دالاس أن تعيش في درجة معقولة من الأمن بقوة شرطة صغيرة بينما لا يمكن السيطرة على بغداد بجيش بأكمله. إن مثالاً تاريخياً وراء آخر يقدم دليلاً كافياً على أنه ليس باستطاعة حتى قوة كاسحة أن تنتج مستوى الأمن الذي يتأتى حينما تؤمن المجتمعات بأنها تعامل بدرجة مقبولة من الإنصاف والانتباه إلى صالحها.

= ٢٠٠٥ لاحظت وكالة إنسانية لها احترامها أن بحلول عام ٢٠٢٦ ـ ما لم يحدث تغيير في سياستنا المالية ـ فإن سندات الخزانة الأمريكية، التي كانت يوماً معيار الذهب الفعلي العالمي ـ ستصنف باعتبارها سندات بالية.

(٥) < http://www.globalsecurity.org/military/library/policy/dod/nds-usa_mar2005.htm > .

ليس أمراً «مثالياً» في أن يتعين على أمريكا أن تسعى لاستعادة الاحترام لدورها في الشؤون العالمية. إنما هو أمر جوهري. وبدون الإحساس بأن دولة أو حكومة ما شرعية في ممارستها لسلطتها، ينظر إليها على أنها طاغية. وهذا هو الاتجاه الهابط الذي شرعنا في السير فيه. ويشير كل استطلاع للرأي العام جرى مؤخراً ـ حتى بين الأصدقاء والحلفاء التقليديين ـ إلى أن رصيد النيات الحسنة الذي لطالما أعطى لأمريكا فترة فريدة قد استنزف الآن كثيراً[٦]. وستكون اعادة ملء هذا الخزان بما كان يطلق عليه الرئيس أيزنهاور ـ مستمداً قوله من توماس جيفرسون «احترام وقور لآراء البشرية» ـ عملية تستغرق وقتاً طويلاً.

ما هي السبل التي يمكننا أن نحقق بها هذا وكيف يمكننا أن نحقق رخاءنا في الوقت ذاته؟

في هذا البحث القصير لا أستطيع إلا أن أضع العناوين أو رؤوس الأقلام للإجراءات، وهذه بالضرورة مركبة وشديدة التنوع، وتتشابك فعلياً مع العالم كله وتدخل في الدبلوماسية والشؤون العسكرية والتجارة والاستثمار والسياسة المالية والمعونة الخارجية والبيئة ومسائل أخرى[٧]. وعلى الرغم من تنوع هذه الإجراءات فإنها جميعها تندرج تحت تصنيف عام: هي بالتحديد عكس «استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية» روحاً وفعلاً. ويتعين على أمريكا أن تتخلى عن المقاربة الانفرادية القائمة على التهديد للدول الأخرى التي أعلنتها إدارة بوش، وأن تبدأ في إعادة توطيد قيادتها. وكلمة **إعادة توطيد** هي هنا الكلمة المفتاح. وما يتعين على قوله ليس حجة لتأييد التغيير بقدر ما هو لتأييد استعادته، ليس حجة راديكالية وإنما محافظة، ليس حجة نظرية وإنما حجة برهنت عليها التجربة. من هنا ـ وكما أعلن توماس جيفرسون في خطبته الافتتاحية (خطبة التنصيب) ـ «دعونا نسارع لإعادة توجيه خطواتنا واستعادة الطريق الذي وحده يفضي إلى سلام وحرية وأمان».

ـ ١ ـ

تنشأ أكثر المشكلات درامية وأكثرها انطواء على احتمال التدمير في العالم اليوم عن وجود الأسلحة النووية وانتشارها. قد اكتسبتها دول وأمم لأنها تخشى بعضها بعضاً. ويوجد اليوم ربما ٢٠ الفاً من هذه الأدوات الفتاكة في مواقع مبعثرة على نطاق واسع. ومنذ أن استخدمتها أمريكا في هجومها على هيروشيما وناغازاكي اقتربت حكومات من استخدامها في عدد من المناسبات: الفرنسيون (مساندة من رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة الأمريكية آنذاك) أرادوا من الرئيس أيزنهاور أن يأمر باستخدام أسلحة نووية تكتيكية (صغيرة) لتدمير قوات «فييت منه» (Vietminh) التي كانت تهاجم ديان بيان فو (Dien Bien Phu)؛ ونحن نعرف الآن أن قادة

---

(٦) أشار استطلاع للرأي العام أجرته هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) في ٢١ بلداً شمل ٢٢ ألف شخص إلى أن نسبة ٥٨ بالمئة توقعوا أن يكون لإدارة بوش أثر سلبي على السلام والأمن، وأنهم ـ وهذا للمرة الأولى ـ «يبغضون السيد بوش الأمر الذي يترجم إلى بغض للأمريكيين بوجه عام». انظر: *Guardian*, 20/1/2005.

(٧) أناقش تاريخ هذه النشاطات المختلفة في: William R. Polk, *Neighbors and Strangers: The Fundamentals of Foreign Affairs* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1997).

الغواصات الروسية كانو يملكون سلطة إطلاق هذه الأسلحة أثناء أزمة الصواريخ الكوبية[٨]؛ وكان الهنود والباكستانيون على حافة استخدامها أحدهما ضد الآخر في مناسبتين على الأقل. وطالما أن هذه الأسلحة متاحة يبدو شبه محتّم أن حكومة ما ستستخدمها إن عاجلاً أو آجلاً.

وليست خطورة الأمر فقط أن حكومات قد تقرر استخدام هذه الأسلحة، بل إن الاحتفاظ بها في مأمن عمل باهظ النفقات ويتطلب جهازاً بيروقراطياً ماهراً ومواليا. وكما هو الحال مع أية أشياء موجودة بأعداد ضخمة فإن فقد عدد قليل منها أمر يسير[٩]. ويعتقد الأمريكيون أننا نجيد تماماً إدارة ترساناتنا الكثيرة، ولكني أفهم اننا حتى عاجزون عن بيان أماكن وجودها. ويمكن الزعم ـ على الأقل ـ بأن بعض الدول النووية الأخرى أقل دقة منا. وبعضها يعاني مشكلات بشأن الاحتفاظ بولاء المسؤولين فيها او حتى دفع مرتباتهم بانتظام. وهكذا فإن إغراء السرقة والبيع كبير. ولا يقتصر هذا الإغراء على مسؤولين «مارقين». لقد عززت حكومات عديدة انتشار التقانيات والمواد وحتى التجهيزات المصنعة على نحو ما فعلت أمريكا في عراق صدام حسين وإيران الشاه. وقد حذت باكستان مؤخراً حذو أمريكا. وربما ستحذو بلدان أخرى حذوها في المستقبل.

وبشأن الأسلحة النووية من الواضح أن الولايات المتحدة تتبع معايير مزدوجة: فهذه الأسلحة مقبولة حين يملكها أصدقاء لنا. ولكن الأمر ليس كذلك حينما يسعى آخرون لامتلاكها. وبطبيعة الحال، فإن هذا المعيار مبرر باعتبارات قومية. ولكنه ليس مقبولاً لأولئك الذين يخشوننا (مثل كوريا الشمالية) أو أولئك الذين لهم منافسون اقليميون يخشونهم (مثل الهند وباكستان). لقد أعلن رئيس برنامج الأسلحة النووية الهندي بصراحة أن الهند «لا تستطيع أن تقبل نظاماً يقسم الدول اعتباطياً إلى مالكة للأسلحة النووية وغير مالكة لها»[١٠]. والحقيقة أنها لم تقبل به. وفيما لم يعلنوا مواقفهم علناً، فإن آخرين قد فعلوا، وغيرهم سيحذون على الأرجح حذوهم. ومعروف أن اسرائيل ـ التي لم توقع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ـ تملك ما بين ٤٠٠ و ٦٠٠ سلاح نووي، بينما إيران ـ التي وقعت معاهدة حظر الانتشار النووي ـ يعتقد أنها في طريقها نحو امتلاكها.

إن الخوف من أمريكا ومراقبة سلسلة من الإجراءات تسبق غزواً قد أرغما كوريا الشمالية على الانغماس في برنامج للأسلحة النووية. وهذا التحرك حديث نسبياً. فقد التزمت كوريا الشمالية ـ أثناء إدارة كلينتون ـ بـ «اطار اتفاق» عام ١٩٩٤ وأوقفت عمليات تخصيب

---

(٨) وزير (الدفاع) الأسبق روبرت ماكنامارا (Robert McNamara) في حوار قادة الغواصات السوفياتية. انظر: Robert S.McNamara, «Apocalypse Soon,» *Foreign Policy* (May-June 2005).

(٩) واجهتنا المشكلة مع الصواريخ. فقد أنتج نحو مليون صاروخ مضاد للطائرات يحمل على الكتف. وهذه الصواريخ هي السلاح الكامل ضد طائرات الهيليكوبتر والطائرات التي تحلق على علو منخفض نسبياً. وفي أواخر عقد الثمانينيات من القرن العشرين أمدت وكالة المخابرات المركزية (الأمريكية) المجاهدين المتشردين المعادين للروس في أفغانستان بنحو ألفين منها. وبيعت آلاف أخرى منها لبلدان أخرى. وآلاف غيرها مفقودة. انظر: US Congress Government Accountability Office, < http://www.gao.gov/news.items/d04519 >.

(١٠) Jaswant Singh, in: *Foreign Affairs* (September 1991).

اليورانيوم المتعلقة بالأسلحة. ولكن الوقت لم يستغل لخلق وسائل بديلة لتحقيق «الأمن». واستمرت كوريا الشمالية في خوفها من أمريكا، وسريعاً ما اكتسب خوفها سبباً جوهرياً. فبعد تولي وكيل الخارجية الأمريكية جون بولتون منصبه ـ يسانده نائب الرئيس ديك تشيني ـ مزق «إطار الاتفاق»، وأصدر الرئيس بوش هجومه الحار في خطاب التنصيب ضد كوريا الشمالية باعتبارها جزءاً من «محور الشر»، ولم يكن مفاجئاً أن انسحبت كوريا الشمالية من معاهدة حظر الأسلحة النووية ومضت في برنامجها النووي إلىٰ غايته. لقد صفعتها «الرياح» فلفت معطفها جيداً حول نفسها. ويجري مسار مماثل للأحداث في الوقت الحاضر في العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية. فلقد كان من شأن قادة إيران أن يتصرفوا بسذاجة لو أنهم لم يأخذوا احتياطهم تماماً ضد «رياح» أمريكا.

ولا يتوقف هذا الخطر عند كوريا الشمالية أو إيران، فليس من المرجح أن تكون إيران آخر بلد ينظر في امتلاك ما يعد الدفاع الأقصى ضد هجوم، هو «معطف» الأسلحة النووية. وكما كتب وزير الدفاع الأسبق روبرت ماكنامارا في المقالة التي نقلت عنه آنفاً: «إذا ما استمرت الولايات المتحدة في موقفها النووي الراهن، فإنه بمرور الوقت سينشأ عن ذلك يقيناً انتشار كبير للأسلحة النووية. فإن بعضاً من الدول ـ أو كلها ـ مثل مصر واليابان والعربية السعودية وسوريا وتايوان ستبدأ على الأرجح في برنامج للأسلحة النووية، ما سيزيد مخاطر استخدام هذه الأسلحة أو نقلها إلى الغير ووقوع مواد انشطارية في أيدي دول مارقة أو إرهابية.

هل نقل هذه الأسلحة إلى الغير امكانية حقيقية؟ إنني أعتقد أن أي حكومة يدفعها إحساس كاف بالخطر وتملك تحت تصرفها مبلغاً كبيراً من المال ـ لنقل مليار دولار ـ يمكن أن تمتلك على الأقل أجزاء مكونة تجمع منها سلاحاً. فكم من الوقت سيمضي قبل أن تستطيع منظمة ما غير حكومية أن تفعل هذا؟ هذا سؤال متروك للتخمين، ولكنه أمر محتوم بمضي الوقت.وعندئذ سيصبح عالمنا غير آمن بدرجة كبيرة حقاً. لقد حذر روبرت أوبنهايمر(*) في عام ١٩٤٥ في مؤتمر لمجلس الشيوخ(١١) من أن الأمر سيتطلب ثلاثة أو أربعة رجال فقط لتهريب أجزاء مكونة لقنبلة (نووية) إلى داخل نيويورك، وتجميعها وتفجير المدينة. وقال إنه لا يوجد فعلياً أي دفاع ضد هذا التهديد. وفي ضوء حقيقة أن نسبة نحو ٢ بالمئة فقط من الحاويات البالغ عددها ٢٠ ألف حاوية التي تصل كل يوم إلى موانئ أمريكا الثلاثمائة، يتم تفتيشها بحثاً عن مواد نووية، فإن فرص تعقب سلاح كفلت له حماية جيدة هي فرص ضئيلة جداً(١٢). ومع العدد الهائل من الأسلحة (النووية) الموجودة الآن، فإن انتشارها إلى دول كثيرة وترجيح انتشارها إلى دول أخرى غير هذه وفي النهاية إلى قوى ليست دولاً، كان أوبنهايمر جازماً في

(*) روبرت أوبنهايمر (Robert Oppenheimer) (1904-1967) العالم النووي الأمريكي (من أصل ألماني) الذي لقب بـ «أبي القنبلة الذرية». اتهم في حقبة المكارثية بالانتماء للحزب الشيوعي الأمريكي بصفة سرية، الأمر الذي أنكره أوبنهايمر بشدة.

(١١) Kai Bird and Martin J. Sherwin, «Bin Laden's Nuclear Connection,» *Nation* (25 April 2005).

(١٢) Peter Peterson, «Riding for a Fall,» *Foreign Affairs*, vol. 83, no. 5 (September-October 2004).

قوله: لا وجود لدفاع ضد هذا. ولن تحمينا سياساتنا الراهنة، وإذا ما تشبثنا بها نحن أو أبناؤنا سيكون محكوماً علينا على الأقل بأن نعيش في عالم من الخوف المتواصل، وعلى الأرجح في عالم من المشاهد الكثيرة المدمرة وقليل من الأحياء المشوهين. ويتعين علينا ـ بكل وضوح ـ أن نغير هذا المسار.

نحتاج إلى سياسة قوية لإزالة الأسلحة النووية. فهذه الأداة الرهيبة لا وظيفة مفيدة لها في عالمنا، وحتى الاحتفاظ بها كامنة أمر باهظ التكاليف إلى حد مزعج.

إن احتمالات تطوير سياسة ناجحة في وقت يمنع مزيداً من انتشار الأسلحة ـ ليست احتمالات براقة او هي ـ في أفضل الأحوال ـ تحتاج إلى بصيرة ثاقبة وحكمة وإرادة. وكلما زاد سعينا إلى إجبار حكومات أخرى، زاد احتمال أن تنتهج هذه الحكومات الطريق الذي سلكته كوريا الشمالية. وبمحاولة تنفيذ «استراتيجية الدفاع القومي للولايات المتحدة الأمريكية» لعام ٢٠٠٥، أي استباق العمل بالقوة، فإننا سنتكبد تكاليف تقترب من حد الكارثة على الأمريكيين وعلى المصالح الأمريكية. فما الذي يتوجب عمله؟

بشأن الأسلحة النووية نحتاج إلى سياسة قوية لإزالتها. هذه الأداة الرهيبة لا وظيفة مفيدة لها في عالمنا. وحتى الاحتفاظ بها كامنة أمر باهظ التكاليف إلى حد مزعج. وخلال سنوات عديدة من المفاوضات مع الروس وضعنا خطة عملية لتقليصها. ويتعين علينا أن نستعيد قوة الدفع لهذه الخطة العملية. باستطاعتنا أن نبدأ في أوروبا حيث مئات من تلك الأسلحة الزائدة عن الحاجة الآن، إنما لا تزال فتاكة كأسلحة «تكتيكية» (صغيرة) هي في أماكنها لخوض الحرب التي لم تقع. ينبغي تدميرها، ومن تلك الخطوة الأولى تتبع خطوات أخرى. يتعين علينا وعلى الروس أن نخفض بسرعة وبشدة مخزوناتنا الهائلة الخطيرة وأن نقرر أن لا نرفع مستوى الأسلحة الباقية. إن الاجراءات التي اتخذت في هذا الميدان حتى الآن كانت إجراءات تافهة وحتى منافقة[١٣]. إننا بحاجة لأن نكون جادين. ومن تلك البدايات نحتاج لأن نعالج المسألة المتعلقة بنزع السلاح الاقليمي. وهذا ـ من بعض النواحي ـ هو الجانب الأخطر من مشكلة الأسلحة النووية حيث نستطيع الافتراض بأن البلدان الأفقر لا تملك المال والتقنيين لإدارة ترسانتها النووية بصورة آمنة. وسيكون من المستحيل تناول هذه المسألة بطريقة فعالة، طالما أن بلداناً مثل كوريا الشمالية وإيران مدفوعة بالخوف منا أو حينما ترفض بعض القوى الاقليمية ـ مثل إسرائيل ـ أن تدخل في معاهدة حظر الانتشار النووي. إن حل هذه المعضلات لن يكون يسيراً بالتأكيد، ولكن الفشل في حلها سيضمن يقيناً أن تستخدم الأسلحة النووية بما سيكون لذلك من أثر مروع.

---

(١٣) كما ذكرت في مقالة سابقة، حينما أعلنت خفضاً جزئياً لرؤوسها الحربية النووية المنشورة عملياتياً والبالغ عددها ٥٣٠٠ رأس. إنما نقلت هذه الرؤوس فحسب إلى «فئة احتياطية» بدلاً من أن تدمرها.

ـ ٢ ـ

ستكون عملية التحرك صوب إزالة الأسلحة النووية مفيدة ليس فقط في خفض خطر استخدامها، إنما أيضاً في استعادة ثقة الشعوب الأخرى باحترام أمريكا للقانون الذي يعتمد عليه استعدادها للثقة بها. إن لدينا ـ بعد كل شيء ـ التزامات تعاهدية أقرها مجلس الشيوخ الأمريكي، ولهذا فهي أيضاً جزء من القانون الأمريكي. وفي المجال النووي ـ وهو بؤرة الاهتمام الرئيسة لهذا البحث ـ يتعين على أمريكا أن تحترم معاهدة حظر الانتشار النووي. وعلى الرغم من أن أمريكا ليست ملزمة قانوناً بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لأن مجلس الشيوخ الأمريكي لم يصادق عليها، فإن أمريكا تحسن صنعاً بأن تلتزم بها. فهذا يلبي أفضل مصالحها، لأنه إذا ما بدأت أمريكا ـ كما يبدو مرجحاً الآن ـ باستئناف التجارب، سيشكل عملها هذا ترخيصاً لكل الدول الأخرى بأن تفعل بالمثل. وإذاً فإن من شأن عملية الحد من انتشار الأسلحة النووية أن تصبح أشد صعوبة بكثير، وسيكون استخدامها أكثر ترجيحاً إلى درجة كبيرة.

إن احترام القانون ـ بالطبع ـ لا يقتصر على الالتزامات التعاهدية. ولقد صدم أوثق أصدقاء أمريكا إزاء الطريقة التي استهانت بها بقوانينها هي نفسها وبقوانين بلدان أخرى. والأمر المؤكد أن فضيحة أبو غريب لعبت دوراً في صورة أمريكا الجديدة، ولكن الاتجاه بعيداً عن الاحترام نحو الخوف قد سبق الكشف عن بعض الجوانب الأكثر قبحاً من الحرب الصليبية الأمريكية. إن اختطاف و«احتجاز» أكثر من مائة شخص تؤكد الحكومة الأمريكية أنهم إرهابيون هو آخر جوانب ما رأى فيه معظم الناس نمطاً خارجاً عن القانون في «أمريكا الجديدة»[١٤]. وهم ليسوا وحدهم. وقد تحدث حتى ضباط عسكريون أمريكيون من رتب رفيعة عن الأذى الذي لحق بشرفهم جراء ممارساتنا في أبو غريب وغوانتانامو وباغرام، وربما في عشرات من السجون ومراكز التعذيب الأخرى.

إن أمريكا ـ باحترامها للقانون ـ ستحدد معياراً يتبعه الآخرون عادة لما فيه مصلحتهم. وعلى العكس من ذلك يمكن أن يكون الأمريكيون على يقين من أنهم إذا انتهجوا أسلوب خرق القانون فإن آخرين سيحذون حذوهم بالتأكيد. ولا نستطيع أن نأمل في النجاح في تأكيد احترام القانون والنظام في بلدان أخرى حينما ننتهك اياها نحن أنفسنا. ولن يعرض هذا الأمريكيين للخطر فحسب، وهذا ما سيحدث بالتأكيد، وبخاصة في القوات المسلحة، إنما سيؤدي أيضاً إلى تدني المستويات التي يدير بها المجتمع العالمي كله علاقاته. وباستطاعة حتى قانون غير منتظم للصحافة أن يرى أن تبجيل الحضارة ضعيف في عالمنا، وسيكون من قبيل الحماقة الشديدة أن نمزقها.

لذلك يتعين على الأمريكيين ـ على نحو خال من الأنانية ـ أن يعترفوا بأن الخروج على

---

(١٤) في إجراء غير مسبوق أمر قاض إيطالي بالقبض على ١٣ من عملاء المخابرات الأمريكية، ويجري التحقيق في أمر ستة عملاء آخرين لاختطافهم ونقلهم رجل دين مسلماً إلى بلد آخر يفترض أنه سيعذب. انظر: *International Herald Tribune*, 25/6/2005.

القانون في الخارج يغذي الخروج على القانون في الداخل. إن حكومة تخرق قوانينها هي نفسها في أي مكان من المرجح أن تفعل هذا حيثما كان. وأولئك الذين يذهبون إلى أن الاعتداء على الحرية و التحايل على القانون أمران ضروريان ينبغي تذكيرهم بالملاحظة التي أبداها رجل الدولة الانكليزي وليم بيت (William Pitt) بعد الثورة الأمريكية، حيث قال: «إن الضرورة هي الحجة لكل اعتداء على الحرية الانسانية. إنها حجة الطغاة؛ وهي عقيدة العبيد». في طلبنا «الأمن» نتخلى عن حكم القانون وعن حرياتنا التقليدية. وقد حذرنا مفكرنا بنجامين فرانكلين من أنه في أعقاب هذا المسار لأفعالنا يمكن أن لا نستحق ولا أن نحصل على أيهما. وإذا عبرنا عن هذا بطريقة أخرى فإن ما نفعله الآن هو أننا ننتهك ليس فقط قوانيننا نحن، إنما ننتهك أيضاً صورتنا كمجتمع ديمقراطي وملتزم بالقانون بالمثل. لقد ألحقت مثل هذه الممارسات من الضرر بأمريكا أكثر كثيراً مما يمكن لأي إرهابي أن يفعله.

الاختطاف والتعذيب هما ـ بالطبع ـ الأسوأ، ولكننا خلقنا أيضاً موطناً مهملاً (Limbo)(*) خارجاً على القانون. لقد سعت الحكومة الأمريكية بنجاح إلى تجنب الاجراءات التي ناضل أسلافنا منذ الماغنا كارتا (الميثاق العظيم) والتي تجسدت بنجاح في قانون الحقوق الذي صدر في عام ١٦٩٩، والدستورالأمريكي، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر في عام ١٩٤٦. وقد استبعدت الحكومة المحاكم المدنية من تناول الفئة الجديدة من «المقاتلين الأعداء»، ولكن حينما رضخت للغضب العام واستخدمت محاكم عسكرية، بزعم محاولة تطبيق العدالة في ظل قانون غير محدد تحديداً دقيقاً أو لا وجود له، فإنها لطخت سمعة هذه المحاكم(١٥). لقد انزلقت الممارسة الأمريكية بعيداً عما نعتقد بفخر أنه من معاييرنا(١٦). وكما

(*) (Limbo) بالمعنى الأصلي هو مكان بين الجنة والنار، تدخله الأرواح التي تحرم في الآخرة من دخول الجنة لغير ذنب اقترفته (المحرر).

(١٥) شهد كوماندر تشارلز سويفت ـ وهو محاكم عسكري ـ أمام مجلس الشيوخ (وقدم برهاناً مكتوباً ـ بأنه تلقى أمراً «بتمثيل واحد من السجناء (كمحامي دفاع) لغرض واحد هو أن ينتزع منه اعترافاً بأنه مذنب. وكما قال سويفت في تعليقه الجدير بالتذكر فإن محاكمة ما «تنبئ بالكثير عن المجتمع الذي يجريها بقدر ما تنبئ عن الفرد الماثل أمامها... (إنها تصور) من نحن». انظر: *International Herald Tribune*, 20/6/2005.

(١٦) لم يكن هذا للمرة الأولى. إنني أتعرف على خمس فترات في التاريخ الأمريكي لعبت فيها الحكومة دورها بسرعة وخسرت في مواجهة القانون: في قانون عام ١٧٩٨، الخاص بالغرباء والتحريض، قرار الرئيس لنكولن في عام ١٨٦٣ بوقف العمل بقاعدة الأمر بالمثول أمام القضاء والحق في محاكمة أمام هيئة محلفين. وفي عام ١٩١٧ أصدر الكونغرس قانوناً جديداً بشأن التجسس والتحريض مكّن من وقوع مداهمات بالمر (Palmer Raids) [حملة اعتقالات شملت نحو ألف مواطن أمريكي بدعوى التخريب وأطلق عليهم اسم المدعي العام ـ وزير العدل ـ في ذلك الوقت ميتشيل بالمر، في عام ١٩٢٠ ـ المحرر]. وفي عام ١٩٤٢ وبأمر من الرئيس روزفلت اعتقل الجيش الأمريكي عدداً يصل إلى ١٢ ألف أمريكي ـ ياباني، معظمهم كانوا مواطنين أمريكيين ووضعهم في معسكرات اعتقال. ثم اجتاحت الماكارثية أمريكا في سنوات الخمسينيات من القرن العشرين. بعد كل من هذه الفترات من الأعمال الحكومية الخاطئة والسخط العام وفزع الأمريكيون إزاء ما فعلوه. لقد اعترفوا ـ كما كتب القاضي في المحكمة العليا في عام ١٨٦٦ بأنه «بحماية القانون تؤمن حقوق الانسان، فإذا ما سحبت هذه الحماية يصبحون تحت رحمة حكام أشرار أو تحت رحمة سخط شعب مستثار». والأمل هو أن يحدث مؤامرة أخرى عاجلاً.

أكد الرئيس أيزنهاور هناك قانون واحد فحسب، لا قانون لأمريكا وآخر للباقين. وكان هذا عاملاً رئيساً في ترسانتنا القومية الحقيقية. فيتعين على أمريكا ـ لما فيه مصلحتها القومية الخاصة، سواء داخلياً أو دولياً ـ أن تستعيد التزامها التقليدي باحترام حازم وواضح بالقانون.

ـ ٣ ـ

إن واقع عالمنا ـ أأحببناه أم لم نحبه ـ أنه عالم متعدد. وقد نكون نحن القوة العظمى الوحيدة على الرغم من أن مكانتنا هذه ربما تكون مؤقتة أكثر مما تظن الأمة، ولكننا لا نستطيع أن ننجز منفردين ما نتوق إليه. كما أن أفضل وسائل العمل المؤسساتية لدينا ـ سواء كان هذا حسناً أو سيئاً ـ هي الأمم المتحدة. من ثم يتعين علينا أن نوقف اللعبة الفاقدة المعنى والمثيرة للسخرية غالباً، لعبة الحط من قدر الأمم المتحدة، وأن نبدأ في جعلها مفيدة.

إن الأمم المتحدة هي ما صنعه الحلفاء منها في نهاية الحرب العالمية الثانية، وما نصر نحن على أن تكونه اليوم، لا أكثر ولا أقل. وهي بطبيعة الحال ضعيفة لأن هذا ما أردناه لها. لقد عارضنا في البداية إعطاء الأعضاء حق الاعتراض (الفيتو) ـ على نحو ما أصر عليه الروس ـ ولكننا نحن الذين استخدمنا حق الاعتراض أكثر من الروس. إن الأمم المتحدة أداة، حيلة، بنية نستخدمها حيثما تناسب أغراضنا ونهملها حينما نختار ذلك، ونلقي اللوم عليها إذا ما فشلنا.

إننا بحاجة إلى أن نساعد هذه المنظمة، جهازها البيروقراطي والتنظيمي وصنع القرار فيها (مجلس الأمن والجمعية العامة)، على أن تكون ناضجة. وحيثما نفعل هذا فإننا ـ وبالطبع ـ لا بد من أن ننضج في موقفنا تجاهها. يتعين علينا أن نوافق على التعاون حتى حينما لا نوافق دائماً على القرارات التي تتخذ فيها. هذا هو جوهر العيش في أية جماعة، حتى في الجماعة الدولية.

إن جانباً رئيساً في الأمم المتحدة هو دورها في حفظ السلام. لكن أمريكا ـ التي تفضل أن تستخدم قواتها وتحت قيادتها ـ عارضت بصورة عامة أن تكون الأمم المتحدة قوية بدرجة كافية لأداء هذا الدور. وهذا خطأ باهظ التكاليف. فقد كان يمكن تجنب حروب أو تحقيق نهاية لها بصورة أسرع؛ وكان بالإمكان أن يفلت مئات الآلاف من الناس من المذابح؛ وكان يمكن لأمننا الخاص أن يتعزز، لو أن الأمم المتحدة كانت قادرة على تطوير قوة لحفظ السلام ذات عضلات قوية. علاوة على هذا فإن قوة دولية حقاً من شأنها أن تكون مقبولة في معظم المناطق المضطربة أكثر من قوة أمريكية بحتة أو تحالف تحت قيادة أمريكية. فإن شعبناً يعاني من محنة يمكن أن يرى فيها تحدياً أقل لوجوده القومي، لا يراها حامل بندقية أوحد قدر ما يراها قوة شرطة يمكن هو أيضاً أن يشارك فيها. لكن قوة كهذه لا بد من أن تكون فعّالة. لا بد من أن تدار بواسطة نوع من أركان عامة تقوم بعملياتها تحت قيادة الأمين العام بأمر من مجلس الأمن. ولا يتطلب خلق مثل هذا المنظمة أن تتخلى الولايات المتحدة، أو أي بلد آخر، عن قواته المسلحة. فهذه ستستمر كضرورة لأغراض الدفاع ولمراعاة الحساسيات القومية، ولكنها ـ وهذا ما نأمله ـ ستتقلص.

ينتج من هذا أن بعضاً ـ على الأقل ـ من الإنفاق الجاري الهائل على الأسلحة وعلى

القوات العسكرية يمكن أن يعاد توجيهه بصورة آمنة ومربحة إلى برامج الصحة العامة والتعليم والتنمية وحفظ البيئة العالمية. إن الخمسمائة مليار دولار التي أنفقتها الولايات المتحدة على حرب فييتنام والمبلغ المماثل الذي يجري إنفاقه الآن على العراق قد أهدر من الناحية الجوهرية. ولو أن مجرد قسم صغير من تلك المبالغ أنفق على مشروعات مفيدة، لكان العالم الذي نعيش فيه أكثر دماثة وأكثر رخاء وأقل خطورة علينا وعلى أبنائنا وأبناء الآخرين. إن السبيل الأفضل للتحرك في هذا الاتجاه هو باستخدام أمم متحدة قوية مدعمة حيثما أمكن ومعززة من منظمات أمن اقليمية.

ستكون عملية التحرك صوب إزالة الأسلحة النووية مفيدة ليس فقط في خفض خطر استخدامها، إنما أيضاً في استعادة ثقة الشعوب الأخرى باحترام أمريكا للقانون الذي يعتمد عليه استعدادها للثقة بها.

ولكن، بدلاً من التفكير بطريقة خلاقة وتوفير تمويل كاف للأمم المتحدة نواصل مهاجمتها باتهامات أقل ما يقال فيها إنها مبالغ فيها بدرجة هائلة. والصخب الحاصل بسبب برنامج «النفط مقابل الغذاء» في العراق هو آخر الأمثلة. لقد وضع البرنامج ـ بناء على إلحاح من الولايات المتحدة ـ من قبل مجلس الأمن حيث تملك أمريكا بالطبع ـ حق الاعتراض «الفيتو» على كل القرارات. ولمراقبة هذا البرنامج أقام مجلس الأمن ـ بدوره ـ ما سمي بلجنة ٦٦١، التي كانت الولايات المتحدة عضواً بارزاً فيها. والآن يقال لنا إنه أثناء فرض رقابة هذا النظام تم تهريب نحو ستة مليارات من الدولارات قيمة نفط إلى خارج العراق، وأن اللوم يقع على الأمم المتحدة.

لكن الحقائق تختلف عن ذلك. فقد كان معظم النفط يشحن عبر الخليج (الفارسي). وهناك كان الأسطول الخامس الأمريكي متخفياً على أنه أسطول للأمم المتحدة (وفيه عدد رمزي من سفن تنتمي إلى دول أخرى) وتحت قيادة أدميرالات أمريكيين متعاقبين. وكانت فرق المفتشين التي تصعد إلى ناقلات النفط لغرض تفتيشها، هي التي تركت معظمها (أي تلك المسؤولة عن معظم المليارات الستة من الدولارات من قيمة النفط) تمر. فإذا كان هناك من خطأ في هذا الصدد، فإنه يتمثل في حكومة الولايات المتحدة. أما بقية المليارات الستة من الدولارات فقد نتجت من بيع النفط الذي خرج بالشاحنات (من العراق) إلى الأردن وتركيا، والتي «سمحت» بها الولايات المتحدة لأسباب مجهولة (وفي اعتقادي مبررة)، بهدف كسر المقاطعة. ولكننا اخترنا أن نلقي اللوم على الأمم المتحدة عن سياسة نحن الذين أنشأناها وأشرفنا عليها وباركناها. إن من الصعب الاختلاف مع التهمة القائلة بأن «الدور الوحيد الذي يبدو أن الولايات المتحدة تتوقع من الأمم المتحدة أن تلعبه في الدراما العراقية المتواصلة، هو دور كبش المحرقة[١٧]. وهذه التهمة إن لم تكن ضارة كثيراً بمصالحنا الطويلة الأجل، فإنها تصبح مجرد نكتة.

(١٧) Joy Gordon, «The U.N. is Us: Exposing Saddam Hussein's Silent Partner,» *Harper's Magazine* (December 2004).

مقالة أخرى ـ أكثر درامية ـ على استخدام حيلة «كبش المحرقة» ـ حدثت في العملية الصومالية أثناء إدارة كلينتون. وقد عرض بيان دقيق بدرجة كافية عنه في فيلم إسقاط الصقر الأسود (Black Hawk Down). فكما يوضح الفيلم لم يتشاور القائد العسكري الأمريكي مع قائد القوة المقيمة لحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وحتى لم يبلغه، قبل أن تهاجم قواته مقديشيو. أما وقد فشل في الهجوم فإنه طلب أن تتولى قوة الأمم المتحدة إنقاذه. وقد قامت بما كان باستطاعتها أن تقوم به. ولكن العملية الأمريكية أصبحت فجأة عملية الأمم المتحدة، ولهذا وجه اللوم بشدة إلى الأمم المتحدة.

إننا نحتاج ـ بدلاً من الانخراط في مثل هذه التصرفات الغريبة الصبيانية ـ لأن نكون جادين بشأن الأمم المتحدة. وباستطاعتنا أن نلزمها بمستويات أعلى لو أننا كنا نزيهين معها ونشركها في أعمالنا ونمولها بصورة كافية. إنها لن تكون أبداً كاملة ـ وأي منظمة هي كذلك؟ ـ ولكن تبني هجاء ويل روجرز «فيلسوف الكاوبوي» الأمريكي اللاذع عن الكونغرس الأمريكي ـ وإن كان يمكن أن يكون نظاماً رهيباً ـ فإن أي شيء غيره من شأنه أن يكون أسوأ. ولقد كنا ـ أثناء فترة خدمتي في الحكومة ـ ومنذ ذلك الوقت ـ ننتقد، ولكننا لم نبذل أي مجهود جاد ومتواصل لتحسين الأمور. وكان يتعين أن يكون هذا أولوية للسياسة الأمريكية.

ـ ٤ ـ

لقد ثبت أن ما نقوم به الآن بشأن الإرهاب عديم الفاعلية. إننا نبدأ بإساءة فهم ما هو «الإرهاب»[١٨]. إنه ليس شيئاً أو مكاناً أو جماعة. لهذا فإن الحديث عن شن حرب عليه هو كلام أجوف إنما هو مجرد وسيلة (تكتيك) يستخدم في حالة اليأس من جانب أولئك الذين لا يملكون قوة يمكن أن تقارن بقوة أولئك الذين يعتبرونهم أعداءهم. إنه سلاح الضعفاء.

هناك أسباب عدة لإخفاقنا في تطوير استراتيجية لمواجهته. والسبب الأساسي بين هذه الأسباب هو العدد الكبير من الناس الذين يعتقدون أنه وسيلتهم الوحيدة للعمل. غالبيتهم يعتقدون أنهم تحت احتلال أجنبي ويحاربون باستماتة لتحرير أنفسهم. وفي العراق يدور الصراع ضد احتلالنا. وفي ما بقي من فلسطين يدور ضد المحتلين الاسرائيليين (الذين يراهم معظم غير الأمريكيين وكلاء عن الأمريكيين). وهو في بلاد الشيشان يوجه ضد الروس. وهذا الشكل من الصراع الوطني قديم. وقد استخدم أسلافنا الإرهاب في حرب العصابات الرئيسية التي نسميها الثورة الأمريكية وقد استخدمها الأرمن ضد الامبراطورية العثمانية في العقد الأول من القرن العشرين؛ واستخدمها الايرلنديون لعدة قرون ضد البريطانيين. واستخدمتها حركات مقاومة سرية عديدة في أوروبا ضد الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية. وفي الأزمنة الأخيرة استخدمت ضد البريطانيين (في كينيا وفي أماكن أخرى) وضد البلجيكيين (الكونغو) والفرنسيين (الجزائر) والصينيين (التيبت) وسنكيانغ أو («تركمنستان»). وحينما وافقنا على

(١٨) على الرغم من أن هذا يرجع في جانب منه إلى أسباب تختلف عن الأسباب التي أسوقها، فإن هذه هي النقطة التي أثارها مدير مكافحة الإرهاب السابق في البيت الأبيض ريتشارد كلارك في: Richard A. Clarke, *Against All Enemies: Inside America's War on Terror* (New York: Free Press, 2004).

قضية أي واحدة من هذه الجماعات اعتبرناها جماعات «مقاتلين من أجل الحرية». أما حينما لم نتفق معها أطلقنا عليها وصف «إرهابيين».

وينشأ نوع آخر من الدوافع حينما تعتبر مجموعة من الناس حكوماتها فاسدة، غير وطنية و/أو غير دينية. والمثل الراهن السائد هو المجموعة المؤلفة من جماعات عرقية مختلفة نجمعها معاً على أنها «القاعدة» ونعتقد أنها تخضع لسيطرة أسامة بن لادن. وهذه الجماعات تستهدفنا لأنها تعتقد أننا داعمو نظم الحكم التي يعتبرونها طغيانية. وهؤلاء الناس ـ بعد أن يئسوا من القومية العلمانية ـ اعتنقوا أصولية دينية، ويعتقدون أن حركتهم سلفية. والكلمة تعني «عودة» و«تقدماً» على السواء. وهي قريبة في تركيبتها الذهنية من الحركة الطهرانية الأوروبية والأمريكية، التي كانت بالمثل قد تبنت الفكرة القائلة بانها منتدبة من الرب لتنظيف العالم. ومعتقداتها مماثلة بصورة مذهلة، مع تغيير في أسماء وتواريخ قليلة، للأصولية الدينية بين الهندوسية والبوذية واليهودية والمسيحية.

من الصعب الاختلاف مع التهمة القائلة بأن "الدور الوحيد الذي يبدو أن الولايات المتحدة تتوقع من الأمم المتحدة أن تلعبه في الدراما العراقية هو دور كبش المحرقة".

إن طبيعة الجماعات التي تشارك في هذا الشكل من اللاهوت العنيف و/أو السياسات العنيفة طبيعة معقدة. وفي دراستي لكافة الأمثلة الرئيسة لحرب العصابات منذ الحرب العالمية الثانية توصلت إلى استنتاج بأنه في كل حكاية منها كان من الممكن ومن المفيد تعريف خمس مجموعات رئيسة: **الأولى** ـ بوضوح ـ كانت تتألف من مقاتلين أو ـ كما كان الفرنسيون يسمونهم في فرنسا المحتلة والجزائر المستعمرة ـ المقاومون. وهم بالضرورة قليلو العدد. وفي الحرب الجزائرية لم يصل عددهم في أي وقت إلى أكثر من ١٣ ألفاً؛ وفي فرنسا المحتلة كان هذا هو العدد نفسه قبيل الاندحار الألماني، وفي العراق فإن العدد هو ذاته اليوم. وفي فلسطين تحت الانتداب كانوا أقل بكثير.

المجموعة **الثانية** هم الأشخاص الذين يشير إليهم الممارس العظيم لحرب العصابات ماوتسي تونغ باعتبارهم «السمك». يدعمهم الناس الذين أطلق عليهم ماو وصف «البحر». وبينما ينفذ هؤلاء وظائفهم العادية في المجتمع فإنهم يزودون المقاتلين بالإمدادات ويخبئونهم ويعطونهم المعلومات. كذلك فإنهم يشكلون ساحة التجنيد التي يستعاض فيها عن أولئك الذين قتلوا أو أسروا من المقاتلين. يبلغ عدد هذه الجماعات مرات كثيرة القوة القتالية الفعلية. وتتباين أعدادها بكثافة الصراع ولكن بالإمكان عادة تقديرها بأنها تبلغ عشرين مثلاً عدد المقاتلين.

المجموعة **الثالثة** هي العنصر الإجرامي الانتهازي الذي يتاح له المجال نتيجة انهيار النظام العام الذي يحدث حتما نتيجة لحرب العصابات. وهي عادة صغيرة للغاية ولكنها تتداخل مع ـ وتتسامح معها أو تشجعها ـ جماعات المقاتلين، سواء لأنها تشتت انتباه أعدائها، ولأنها غالباً ما تكون مصدراً للأموال. وفي بعض المناسبات تندمج هذه المجموعة في صفوف المقاتلين. ولقد كان الإرهابيون الأرمن في اسطنبول في بعض المناسبات يسرقون البنوك؛

والجيش الجمهوري الايرلندي فعل الشيء نفسه؛ وفي العراق اليوم تختطف العصابات الإجرامية أشخاصاً يمكن أن تجني منهم فديات. وفي أفغانستان وشيشنيا وكولومبيا تلعب تجارة المخدرات دوراً مماثلاً.

المجموعة **الرابعة** والأكبر تتألف من أولئك الذين يريدون وببساطة أن يتركوا وشأنهم. وهؤلاء يمكن أن تدفعهم إلى التطرف سياسات دولة الاحتلال، أو النزعة القومية أو النزعة الدينية، ولكنها كمجموعة تتألف من ضحايا سلبيين عامة.

وتتألف المجموعة **الخامسة** من أولئك الذين يدعمون النظام الحاكم. وفي أثناء الثورة الأمريكية كان هؤلاء الناس يدعون «الموالين»، وفي الجزائر شكلوا أساس القوة الفرنسية الإضافية أو القوات الحليفة. وعندما يهزم النظام السائد يجبر هؤلاء عادة على الذهاب إلى المنفى كما حدث للموالين الذين ذهبوا إلى المنفى في كندا والقوات الإضافية وغيرهم إلى فرنسا.

ولا يبدو أن الحكومة الأمريكية تفهم تماماً ما هي دوافع هذه المجموعات المنفصلة أو كيف تتفاعل في ما بينها.

وفي العراق يجري الهجوم الأمريكي الرئيس ضد المقاتلين. وهذا التكتيك لم ينجح أبداً. فحينما يشل عمل أفراد بسجنهم أو قتلهم يحل آخرون محلهم. وبالتالي يستطيع الإرهاب أو حرب العصابات أن تدوم لعدة قرون (كما يحدث فعلاً في ايرلندا وفي شيشنيا). لقد ظلت أمريكا ودول أخرى تقوم بعملياتها في الجانب الخطأ من التحدي. وحتى لو كان القمع وحشياً بصورة مطلقة، على النحو الذي مارسه البريطانيون في كينيا والفرنسيون في الجزائر والروس في شيشنيا والاسرائيليون في فلسطين، يتولد قدر أكبر من الكراهية ويتحرك مزيد من الناس من المجموعة السلبية إلى المجموعة الداعمة للمقاتلين.

ويظهر التاريخ أن الطريقة الوحيدة لوقف القتال هي تجفيف «البحر»، أي حينما يعتقد جانب كبير من المجتمع أنه حقق نتيجة مرضية من الصراع يكف عن دعم المقاتلين. وهذه ليست هي النتيجة التي تنشأ عن خدع من نوع «العمل المدني» أو حتى مشروعات أصلية للمساعدة، إنما فقط حينما تنسحب القوة الخارجية المسببة للتوتر. وتبعاً لهذا: فإن السيادة تأتي قبل الأمن، وليس ـ كما نحاول في العراق ـ أن نحقق الأمن قبل أن نحقق السيادة. هذا ما حدث في ايرلندا عام ١٩٢١، وفيما أصبح اسرائيل عام ١٩٤٨، وفي الجزائر عام ١٩٦٢. وتصور ايرلندا الشمالية وشيشنيا وفلسطين المحتلة والعراق ما يحدث حينما تحاول القومية المهيمنة أن تعكس الترتيب: تستمر الحرب.

وبايجاز، فإن من الواضح أن الإرهاب أو حرب العصابات تنشأ عن دوافع سياسية، ولهذا تتوجب معالجتها بهذه المعايير. وما لم تكن القوة المهيمنة مستعدة للتورط في إبادة جماعية ـ على نحو ما فعل الرومان ضد أهل بريتانيا (وكانت تلك هي المناسبة لملاحظة تاسيتوس(*)

(*) تاسيتوس (Tacitus) (٥٥-١١٧ بعد الميلاد) مؤرخ روماني بارز أرخ للعصر الذي عاش فيه. أهم كتبه **التاريخ** *(Historaiae)* و**الحوليات** *(Annales)* و**ألمانيا** *(Germania)* الذي يعد دراسة دقيقة لطبائع وسلوكيات الشعوب الألمانية. عرف عنه التزامه الشديد بقاعدة عدم التحيز (المحرر).

الشهيرة القائلة إن الرومان «يخلقون خراباً ويسمونه سلاماً») ـ فإنه لا يمكن إلحاق الهزيمة بالإرهاب بالوسائل العسكرية. وللحقيقة فإنه كلما كان القمع العسكري أقوى وأكثر توغلاً زاد عدد أعضاء «البحر» الذين يتحولون إلى أسماك. وهذا ما نراه الآن في العراق. فإن السكان غير الأكراد برمتهم هم أناس فقدوا أقارب وأصدقاء وجيراناً، وكذلك ممتلكاتهم في الحرب التي شنّت لمكافحة حرب العصابات والإرهاب. وتوضح الأرقام هذه النقطة. في عام ٢٠٠٣ قدرت الاستخبارات الأمريكية المقاتلين النشطين بعدة مئات قليلة؛ وفي أوائل عام ٢٠٠٤ ارتفعت هذه التقديرات إلى عدة آلاف قليلة؛ واليوم تصل إلى ما بين ١٥–٢٠ ألفاً.

وكلما طال الصدام زادت عواقبه عمقاً. إن صداماً مطولاً يؤدي بصورة حتمية إلى تشويه وجرح ونزع إنسانية كل من القوة المهيمنة وخصومها. وتنتج حالة الفوضى التي يخلقها أمراء الحرب ورجال العصابات الإجرامية والبلطجية كما نراهم اليوم بوضوح في أفغانستان وشيشنيا. والجزائر لم تشف حتى الآن من الحرب القاسية التي خاضتها ضد فرنسا الاستعمارية من عام ١٨٣١ إلى ١٩٦٢. والأسوأ من هذا أنه في خوض القتال في الحرب القذرة الحتمية تنخرط القوة المهيمنة في أساليب (تكتيكات) تفسد حتى قيمها الخاصة. وقد كادت حضارة فرنسا بالذات تنهار بفعل الحرب الجزائرية، ومن شأن الصهاينة الأوائل أن يفزعوا إزاء ما يحدث للاسرائيليين في احتلالهم لفلسطين، وإنني لأرتجف حينما أفكر في أثر الأساليب الأمريكية (والمخاوف الفردية) على الشبان الأمريكيين المنخرطين في الحرب في العراق، إذ تصبح الأفعال المهينة والتعذيب وحتى القتل أموراً معتادة.

تعلن الحكومة الأمريكية ـ ناسية رجالنا نحن «المقاتلين من أجل الحرية» ـ أن الإرهاب شر لا يمكن تغييره. ولكنها ـ وهذا أمر مفهوم ـ لا تعارض الإرهاب دائماً وفي كل مكان. لقد أيدنا نحن والبريطانيون محاولات استخدام الإرهاب ضد القوات النازية المحتلة في أجزاء متعددة من أوروبا إبان الحرب العالمية الثانية. وكنا مشاركين بصورة حتمية مع جماعات إرهابية في أمريكا الوسطى أثناء إدارة ريغان. وفي وقت أقرب يبدو أن الحكومة الأمريكية تعطي أسلحة سراً كمساعدة للجماعة الكولومبية شبه العسكرية المناهضة لتنظيم فارك (FARC)(*) التي وصمتها هي نفسها بالإرهابية[١٩]. وهذا عمل يتسم بدرجة خطيرة بقصر النظر على نحو ما كان قبولنا لمتمردي «الكونترا» في نيكاراغوا ولفصائل الموت في غواتيمالا.

إن ما تحتاج أمريكا إلى عمله هو تقويم سياساتها بما يتفق مع إعلان الرئيس وودرو ويلسن بشأن حق الشعوب في تقرير مصيرها. إننا نعيش في عالم من دول، ولكن هناك أمماً كثيرة لم تنجز مكانة الدولة، أي أنها جماعات ترتبط فيما بينها بفعل الثقافة والعرق والجيرة ولكنها تعيش في دول حيث ينظر إليها وتنظر إلى أنفسها باعتبارها غريبة. ومعظم الاضطراب الذي نلحظه بوضوح في زمننا الحالي هو نتيجة هذا الشذوذ: الجماعات المحرومة سياسياً

(*) فارك (FARC) القوات المسلحة الثورية لكولومبيا، وهي الجناح العسكري للحزب الشيوعي الكولومبي. تأسست في عام ١٩٦٤ وتعد أكبر وأقدم وأقدر التنظيمات الماركسية تنظيماً وتسليحاً في أمريكا اللاتينية حسب تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية (المحرر).

(١٩) Frank Smyth, «US Arms for Terrorists?,» *Nation* (13 June 2005).

تناضل لتحقيق تقرير المصير. وتواريخ الأكراد والفلسطينيين والشيشان هي الأمثلة المألوفة أكثر من غيرها من تجارب عشرات من الأمم غير المنجزة. ويوماً ما كانت أمريكا شعاع أمل لها. وينبغي أن نطمح لأن نصبح كذلك من جديد. ولكن، فوق كل شيء، يتعين علينا أن نتجنب أفعالاً يعتبرها آخرون هجوماً على أحاسيسهم كافة. من هنا ينبغي أن نبدأ الحرب على الإرهاب.

ـ ٥ ـ

تحتاج سياسة أمريكا بشأن المخابرات ـ وهذا أمر يتفق عليه الجميع ـ إلى مراجعة، ولكنني أعتقد أن الطرق والوسائل المقترحة لهذا الآن غير كافية أو غير ملائمة. ومن الضروري لشرح هذا أولاً أن نقسم ما نعنيه بالمخابرات. إنها تقع في ثلاث فئات: جمع المعلومات، وتقييم المعلومات، والتجسس. وبوجه عام يقوم الأمريكيون بعمل ممتاز في جمع المعلومات. ومعظم ما تحصل عليها أمريكا هو ـ بالطبع ـ من مصادر «مفتوحة» متاحة لنا جميعاً إذا ما أنفقنا الوقت الكافي ونظرنا بجد كاف لاكتسابه. أما المعلومات الأقل إتاحة فهي المعلومات السرية الخاصة التي تم اكتسابها بطريقة تعقب الاتصالات وفض الرموز والصور. إننا نراقب فعلياً كل مكالمة هاتفية تتم في أي مكان في العالم، وقد قمنا بفض كل الرموز السرية فعلياً ونحلق بالطائرات وبالأقمار الاصطناعية فوق كل بقعة اضطراب ممكنة تقريباً.

أثناء إدارة أيزنهاور طورنا وسائل تقييم هذه المعلومات. وأنتج مكتب التقديرات القومية ومكتب المخابرات والبحوث التابع لوزارة الخارجية «تقديرات» أو تنبؤات مستقلة مبنية على المدى الكامل للمعلومات المتاحة[٢٠]. وأنجز هذان المكتبان في الشؤون السياسية وظيفة استشاري هندسي في مشروع بناء أو في اتحاد للمستهلكين في مجال التجزئة: عرض أفضل النصائح المتاحة. وهما ـ بالطبع ـ يخطئان في بعض الأحيان، ولكن حينما كانا يخفضان مرتبة أو يتم تجنبهما أو الاستعاضة عنهما، كما حدث في الحشد الذي جرى لغزو خليج الخنازير الفاشل في كوبا عام ١٩٦١[٢١] وفي الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣[٢٢]، كانت العواقب أسوأ بمراحل.

أما الفئة الثالثة من المخابرات ـ وهي العمل السري أو التجسس ـ فإنه غالباً ما يطلق عليه وصف «الحيل القذرة». وهي لعبة قديمة للغاية[٢٣]. وفي زمن خدمتي في الحكومة كان الجميع يتندرون ـ ولكنهم كانوا في السر مفتونين ـ بما يمكن تسميته «عرض جيمس بوند». فقد كان العميل «٠٠٧» البارع بصورة لا تصدق والأخلاقي بصورة تامة جذاباً للغاية لرجال مثل الرئيس كينيدي الذين غالباً ما يجدون أنفسهم وقد عرقلتهم الأجهزة البيروقراطية بما

---

(٢٠) كان «فيلسوف» التقييم في المخابرات الأمريكية هو شيرمان كنت (Sherman Kent) الذي يعتبر كتابه *(Strategic Intelligence)* الانجيل في هذا الميدان. انظر: Sherman Kent, *Strategic Intelligence for American World Policy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1949).

(٢١) كان مكتب التقديرات الوطنية قد «قطعت عنه» المعلومات حول العملية التي خطط له ونفذها الجناح العملياتي للوكالة المركزية.

(٢٢) أنشأت وزارة الدفاع منظمة منفصلة هي «مكتب الخطط الخاصة» برئاسة أبرام تشولسكي لتقدير المعلومات على نحو يبرر السياسة المتبعة، والأمر الذي ينتهك العنصر الجوهري في التقييم، وهو الاستقلال.

(٢٣) Polk, *Neighbors and Strangers: The Fundamentals of Foreign Affairs.*

تتسم به من قصور ذاتي، والخوف والقانون. كان مناسباً أن جيمس بوند كان بريطانياً لأن الحياة الحقيقية لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA) قد تعلمت حرفتها عند أقدام السادة البريطانيين. وكانت لشيفرتهم السرية قاعدتين حاكمتين: لتكن ناجحاً لكن لا تُضبط متلبساً. ومن المؤسف أن البريطانيين لم يكونوا بارعين في أي من هاتين؛ وقد نسخ طلابهم الأمريكيون في «مكتب الخدمات الاستراتيجية» (OSS)، الذي سبق وجود وكالة الاستخبارات المركزية، كثيراً من أخطائهم. وكان هذا أمراً سيئاً ولكن ما كان أسوأ مما كان عندما نجحوا.

كان ثمة «نجاح» كبير مبكر هو الانقلاب الذي عبأ له كيرمت روزفلت رجل الاستخبارات المركزية بمساعدة من مونتغمري وودهاوس رجل المخابرات البريطانية إم. آي. ـ ٦ (MI - 6) في إيران[٢٤]. وبإسقاط حكومة محمد مصدق المنتخبة بدأوا مسلسل الحوادث ذات العواقب الكارثية التي أدت إلى إقامة الحكومة الإيرانية الحالية. ومن إيران تحركنا بصورة مكشوفة لإقامة عدد من نظم الحكم والقادة الأقوياء الذين أصبحوا لعنة وجودنا والذين ضموا المبادئ التي كنا ندافع عنها. وقد أدت محاولاتنا الفاشلة لاغتيال كاسترو وعبد الناصر ـ وآخرين غيرهما ـ إلى سحق القيادات التي كان يمكن أن تجعل حل المشكلات بطريقة بناءة أكثر صعوبة أو مستحيلة[٢٥].

وحتى في حكايات أقل درامية شوّهت هذه النشاطات العلاقات السوية التي كانت أمريكا قد تبنتها عن طريق الدبلوماسية. فلم يكن السفراء الأمريكيون يبلغون عما كانت تفعله وكالة الاستخبارات المركزية في البلدان التي هم معتمدون فيها ؛ ولأنهم كانوا «خارج الحلقة» لم يكن باستطاعتهم أن يمثلوا أمريكا بطريقة فعالة. وسريعاً ما أدرك حكام مثل شاه إيران أن رئيس محطة السي.آي إي. هو عنصر اتصال أفضل[٢٦]. كذلك كانت «السلالم الخلفية» تستخدم إلى حد أن السلالم الأمامية أصبحت بالية وواهنة. وكانت الآثار الطويلة الأجل للعمل السري ضارة بأمريكا ومالت إلى الحط من صورتها وخفض قيمتها كعضو ديمقراطي وبناء في المجتمع العالمي.

باختصار يبدو العمل السري رخيصاً وسهلاً، ولكنه في الممارسة ليس كذلك أبداً. إن علينا أن ننهي تدريجياً هذا العمل القذر.

---

(٢٤) بيانه عن الأمر في: Kermit Roosevelt, *Countercoup, the Struggle for the Control of Iran* (New York: McGraw-Hill, 1979).

(٢٥) اكتشف عبد الناصر مؤامرة الاغتيال ضده. لهذا عندما أرسل ايزنهاور سفيراً ليلقي عليه محاضرة عن حكم القانون وعن الحاجة إلى عمل بناء في مضمار الأمم فإنه لم يتأثر. وكما قال لي (عبد الناصر) في وقت لاحق تحير بشأن ما إذا كان السفير أحمقاً أو أن عبد الناصر نفسه أحمق. وفي الحقيقة فإن السفراء الأمريكيين كانوا غالباً لا يزودون بالمعلومات عما كانت تفعله السي. آي.إي. في البلدان المعتمدين لديها.

(٢٦) يقع اللوم على كلا الجانبين. فرئيس المحطة كان غالباً عدوانياً وقادراً بينما كان بعض السفراء ضعفاء وكانوا لا يرغبون في أن يعرفوا ما يمكن أن يحرجهم. وهذه ملاحظة شخصية مني: لقد أوفدت لأوبخ شاه إيران على سياسته في امتلاك الأسلحة باعتبارها إسرافاً وبلا فاعلية وخطرة، كنت مصحوباً بالسفير جوليونس هولمز (Julius Holmes) وطول الطريق إلى المنتجع الجليدي للتزلج حيث كنا سنقابل الشاه، حاضرني هولمز عن بروتوكول الدخول والمغادرة في حضرة العاهل. وحينما قابلنا الشاه كان من الواضح أنه كان يشعر بالسأم مثلما كنت أشعر من تفاهات السفير.

ـ ٦ ـ

تقوم الولايات المتحدة وتكتسب شخصيتها على دعائم ثلاث: **الأولى** ساحة المشاركة الشعبية في الحكم؛ و**الثانية** هي رأي عام تتوفر لديه المعلومات؛ والساحة **الثالثة** هي الاقتصاد. وسأتناول هذه جميعاً بإيجاز باعتبار أنها مألوفة بشكل عام.

ليست المشاركة الشعبية كامنة فقط في الدستور، إنما هي تمارس في أحيائنا السكنية ومدننا. قليلة جداً هي المجتمعات الأخرى التي تقوم على المشاركة على هذا النحو مثل أمريكا. فنحن معتادون كمواطنين على أن نقوم بعملنا بأنفسنا، أن نتجمع لنعبر عن آرائنا وأن نشكل روابطنا لنعمل خارج إطار الحكومة لحل المشكلات المحلية. هنا تكمن أعظم قوة لأمريكا.

لكن – لسوء الطالع ـ لم ننجح بالقدر نفسه بخلق رأي عام مزود بالمعلومات على الرغم من أننا حذرنا مراراً وتكراراً من عواقب فشلنا في هذا. عبر عن هذا توماس جيفرسون بصورة مفعمة بالحيوية في عام ١٨١٦ حين كتب «إذا توقعت أمة أن تكون جاهلة وحرة وفي حالة من المدنية، فإنها بهذا تتوقع ما لم يكن وما لن يكون أبداً». وتصور استطلاعات الرأي والدراسات واحدة بعد أخرى مدى سوء نظامنا التعليمي. حتى طلاب الكليات جاهلون بصورة مزعجة حتى بمواقع البلدان[٢٧]. وحينما ندلي بأصواتنا ـ كمواطنين ـ لصالح أولئك الذين يديرون شؤون العالم بالمعنى الحرفي للكلمة، نحتاج لأن نعرف أكثر عن مواقع البلدان؛ نحتاج لأن نفهم على الأقل مبادئ تاريخها وسياساتها وثقافتها. مع ذلك تظهر الدراسات أنه حتى خريجي الكليات لا يستطيعون أن يصفوا الجارتين المكسيك وكندا. وبالمعنى الحرفي للكلمة فإن أفريقيا وآسيا تقعان خارج النطاق.

ويزيد الأمور سوءاً أن هجوماً قد شن داخل كلياتنا وجامعاتنا لاسكات أولئك الذين مهنتهم تعليمنا الحقائق عن الشعوب الأخرى وثقافاتها. لقد أطلق على هذا العمل اسم «مراقبة الحرم الجامعي»[٢٨]، وهو يهدف إلى أن يزرع في أمريكا شكلين من أشكال الاستنكار للآراء

---

(٢٧) أظهر مسح أجرته جمعية National Geographic Society أن نسبة ١٣ بالمئة فقط من طلاب الكليات تستطيع أن تجد العراق على الخريطة. وذلك عشية حرب ٢٠٠٣، وكما لاحظ رئيس سابق لهيئة الأركان المشتركة (الأمريكية) الأدميرال وليام كراو (William Crowe) منزعجاً «الحروب هي وسيلة الرب لتعليم الأمريكيين الجغرافيا». ووجدت دراسة أخرى أن واحداً من بين كل عشرة شبان أمريكيين لا يستطيع أن يجد حتى أمريكا على خريطة خالية من أسماء البلدان. انظر: *Christian Science Monitor*, 21/1/2003.

(٢٨) يمكن مشاهدتها تحت موقع <http://www.campus-watch.org> وعلى غرار الطريقة التي هاجم بها الماكارثيون الاختصاصيين بشؤون الصين، الذين تنبأوا ـ وكانوا مصيبين ـ بسقوط تشيانغ كاي تشيك ـ هاجم مارتن كرايمر المتخصصين بشؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية في: Martin Kramer, *Ivory Towers on Sand: The Failure of Middle Eastern Studies in America* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2001).

بينما قاد دانييل بايبس (Daniel Pipes) ـ الذي عين مؤخراً، وهو أمر مثير للدهشة، عضواً في مجلس إدارة معهد الولايات المتحدة للسلام ـ حملات ضد الأساتذة في الجامعات الأمريكية الذين انتقدوا السياسة الأمريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط. وبإلهام من كرايمر وبايبس كتب السناتور ريك سانتوروم (Rick Santorum) مشروع قانون ما كان يمكن أن يتخيله سوى جورج أورويل (George Orwell) [الروائي البريطاني صاحب =

غير الاصلاحية (الأرثوذكسية) ـ وحمل الطلاب على أن يكتبوا «تقارير» عن معلميهم ـ حتى ليبدو أن مؤسسيها بين المحافظين الجدد لا بد من أنهم قد تعلموا من روسيا الشيوعية ومن ايطاليا الفاشية ومن ألمانيا النازية. إنها من قبيل «العداء لأمريكا» بدرجة عميقة، ومن قبيل التخريب والإيذاء لصحتنا وأمننا القوميين. نحن الأمريكيين عالم مصغر للمجتمع العالمي: فنحن نأتي من كل الألوان ونؤمن بكافة الأديان ونتحدث جميع اللغات ـ نحن كما يعلن شعارنا، **متعددون**. وفي سعينا **للتوحد** سنكون الأفقر لو أننا نسينا جذورنا وتوقفنا عن الاستمتاع باختلافاتنا. إن تنوعنا هو الذي يجعل بلدنا غنياً ومتبايناً، وهو الذي يمكّن الشعوب في جميع أنحاء العالم من التعاطف معنا.

من الواضح أن الإرهاب أو حرب العصابات تنشأ عن دوافع سياسية، ولهذا ما لم تكن القوة المهيمنة مستعدة للتورّط في إبادة جماعية فإنه لا يمكن إلحاق الهزيمة بالإرهاب بالوسائل العسكرية!

ليست المدارس وحدها المعيبة في تزويدنا بما نحتاج إليه كي ننعم بالرخاء في العالم. ففي مناطق شاسعة من البلد تولي الصحف انتباهاً ضئيلاً للعالم أو للأحداث القومية، والتلفزيون لا يقوم بما هو أكثر من هذا. وربما توجد أسباب تجارية سليمة لهذا، حيث إن قرابة ٥٠ مليون أمريكي لا يستطيعون أن يقرأوا فوق مستوى مدرسة ابتدائية. وهكذا يبدو الرأي العام الأمريكي ـ الذي أصابه الغباء بفعل القضمات الإخبارية التلفزيونية و «فرص التقاط الصور» للسياسيين ومن «القضمات الصوتية» من الراديو ـ فاقد الشهية لتحليل المسائل المعقدة.

ويكاد يكون أسوأ من هذا أنه في تدفق الأخبار لا توجد ذاكرة تذكر، ولهذا فإن ما يذاع يوماً تغرقه الأحداث اللاحقة أو يختفي من التغطية الإخبارية. وهذا يجعل تحقيق بيان متماسك عن أي وضع شبه مستحيل بالنسبة إلى القارئ المتوسط[٢٩]. وإذا أخذت هذه الأمور في مجموعها ـ المدارس والصحافة والحكومة ـ تخلق تعارضاً بين ما نعرفه فعلاً وما نحتاج لأن نعرفه، الأمر الذي يخيف ويزعج حلفاءنا ويريح أعداءنا.

أما الساحة الثالثة في القوائم الثلاثية التي ترفع أمريكا فهي الاقتصاد. واليوم نستطيع أن نرى تلك القوة تذوب أمام أعيننا. ولولا استعداد الصينيين لتمويل ديننا المتنامي سريعاً لأصبح الدولار قريباً من الانهيار. ويتفق رجال الأعمال المحترمون والمحافظون وذوو الخبرة مع وزير التجارة الأسبق (في إدارة نيكسون) بيتر بيترسون على أن «إلزام أمريكا بدور أوسع

= روايتي ١٩٤٨ **ومزرعة الحيوانات** اللتين تصورا المجتمع تحت هيمنة الأقلية المعادية للثقافة وحرية الرأي ـ المحرر]، وهو المشروع بعنوان «التنوع الايديولوجي لوقف التمويل الاتحادي عن الكليات والجامعات التي تسمح للمعلمين والطلاب بانتقاد السياسات الاسرائيلية. ويريد زميل سانتوروم السناتور سام براونباك (Sam Brownback) أن يذهب إلى أبعد من هذا لخلق ما يمكن أن يصل إلى قوة شرطة ايديولوجية. انظر: Michael C. Piper, in: <http://www.americanfreepress.net>, 21 April 2003.

(٢٩) Michael Massing, «Unfit to Print?,» *New York Review of Books* (24 June 2004).

(في الشؤون الخارجية) بينما تبقى جاهلة إلى حد العمى بالنفقات النهائية للقيام بهذا هو حماقة خالصة»[٣٠]. وهو يشير إلى أنه ابتداء من العام الماضي كانت الولايات المتحدة تقترض ٥٤٠ مليار دولار ـ وقد ارتفع هذا الرقم الآن إلى ٦٦٦ مليار دولار ـ سنوياً من بقية العالم، وأن رجالاً مثل الرئيس السابق لهيئة الاحتياطي الاتحادي(*) بول فولكر ووزير الخزانة الأسبق روبرت روبين يشكون بأننا نستطيع أن نفلت من أزمة ويشكون بأن «العجز الحسابي الأمريكي الراهن قابل للاستدامة عند المستويات الراهنة لفترة تطول كثيراً عن خمس سنوات أخرى». إن إجمالي الدين القومي الذي راكمته أمريكا في تاريخها كله حينما انتخب بوش من المتوقع أن يتضاعف أثناء الوقت الذي سيقضيه في منصبه[٣١]. وقد بيّن منتدى من الخبراء الماليين أن «وكالة ائتمانية محترمة لاحظت مؤخراً أنه بحلول عام ٢٠٢٦ ـ وما لم يحدث تغير في سياستنا المالية ـ فإن سندات الخزانة الأمريكية التي كانت يوماً هي معيار الذهب الواقعي، ستصنف باعتبارها سندات بالية»[٣٢].

إن من الواضح الجلي ـ أو سينبغي أن يكون ـ أنه إذا لم ترتب أمريكا أمور بيئتها الاقتصادية، وبغض النظر عن ما تفعله غير هذا، فإنها لن تكون قادرة على مواصلة لعب دور رئيسي في الشؤون العالمية.

ـ ٧ ـ

إن المشكلة الفلسطينية ـ من وجوه كثيرة ـ هي الأكثر تغلغلاً وتعقيداً وخطورة في السياسة الخارجية الأمريكية. وهي ـ كذلك ـ المشكلة الأصعب على التناول لأنها متجذرة بعمق في مشاعر الذنب والانفعال والخوف بصورة تجعلها تقريباً خارج إطار التفكير العقلاني. ويشعر الأمريكيون ـ المسؤولون الحكوميون أو المواطنون العاديون على السواء ـ أكثر حرية بمراحل في انتقاد أمريكا وبريطانيا وفرنسا ـ على نحو ما فعلت أنا نفسي ـ دون أن يظن فيهم أنهم يكرهون أو يعارضون شعوب هذه البلدان، إلا أن معظم غير اليهود يخافون بطريقة مرضية من أن يتهموا بالعداء للسامية، حتى لو أنهم لم ينتقدوا إلا السياسات المتشددة التي ينتهجها آرييل شارون. وهذا ليس فحسب تحقيراً من شأننا إنما هو لا يخدم اسرائيل أو اليهود في أماكن أخرى. إن اسرائيل لم تعد ـ هذا إذا كانت في أي وقت أصلاً ـ إحساناً دولياً؛ إنها دولة ـ أمة قوية وغنية. وينبغي أن تحلل، وعلى النحو الذي يحلل بها مواطنوها أنفسهم أفعالها، وبتعبيرات محترمة.

كما هو شأن أي دولتين أخريين، تملك اسرائيل وأمريكا مصالح قومية لا تتطابق دائماً. فقط إذا حدد مواطنو كل منهما مصالحهم، وفهموا ما هم مستعدون للقيام به لحمايتهما، يمكنهم أن يرتبوا وأن يقيموا علاقاتهم بطريقة صحيحة. ومن المؤكد أن هذه هي الطريقة التي

---

(٣٠) Peterson, «Riding for a Fall».

(*) هي بمثابة البنك المركزي في النظام المالي الأمريكي (المحرر).

(٣١) Nicholas D. Kristof, «Glide Path to Ruin,» *New York Times*, 25/6/2005.

(٣٢) *Harper's Magazine* (June 2005).

حلل به المواطنون الاسرائيليون علاقاتهم مع أمريكا. وحينما وجدت اسرائيل صراعاً بين أهدافها وأهدافنا، فإنها بطبيعة الحال اختارت أهدافها هي. لكن أمريكا نادراً ما فعلت بالمثل. إننا على الصعيد الحكومي ندور على أطراف أصابعنا بكل حذر حول المسائل التي تضر بقسوة بالمصالح الأمريكية[٣٣]، فقد أغلقنا عيوننا عن أحداث نعارضها في أماكن أخرى، وبواسطة شعوب أخرى وفي بعض الحالات نعارضها حتى بالقوة العسكرية[٣٤]. وعلى الرغم من مشكلاتنا المالية، فقد كنا نمثل وفرة من أجل اسرائيل[٣٥]. إن المتخصصين الأمريكيين بشؤون الشرق الأوسط ـ حرصاً منهم من خطر أن يظن بهم أنهم معادون للسامية ـ يشعرون بأنهم ممنوعون من أن يقولوا علناً ما تقودهم دراساتهم إلى الاعتقاد به.

أما الاسرائيليون، فإنهم يسلكون بطريقة أكثر نضجاً وشعوراً بالأمن مما يسلك الأمريكيون. في حين يخشى الأمريكيون من أن ينتقدوا الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين، فإن الباحث الاسرائيلي البارز آفي شلايم[٣٦] كان صريحاً في وصفه للاحتلال الاسرائيلي لغزة. فبعد أن أشار إلى أنه في غزة ٨ آلاف مستوطن يسيطرون على نسبة ٤٠ بالمئة من الأراضي

---

(٣٣) كان الاجتياح الاسرائيلي للبنان واحتلاله مصدر اضطراب عميق للعلاقات الأمريكية في جميع أنحاء الشرق الأوسط؛ وقد أدت سياستها تجاه الفلسطينيين إلى وفق عملية السلام ومن المؤكد أنها دعمت الإرهاب الموجه إلى أمريكا.

(٣٤) اثنان من أكثر الأمثلة إبهاراً هما حينما أشعل عملاء اسرائيليون النار في مكتبة حكومية أمريكية في الاسكندرية في عام ١٩٥٤ في محاولة لتقويض العلاقات الأمريكية ـ المصرية، وحينما حاول السلاح الجوي والبحرية الاسرائيلية في عام ١٩٦٧ إغراق سفينة البحرية الأمريكية «ليبرتي» وأثناء هذا الهجوم قتل ٣٤ وأصيب ٧٥ من العسكريين الأمريكيين. ولقد أطلقوا النار حتى على قوارب النجاة وأجهزة البقاء على الحياة مستخدمين الطوربيد والمدافع الرشاشة والقذائف ونيران النابالم، في محاولة واضحة لتأمين عدم إبقاء أحد على قيد الحياة. ولو أن هجوماً كهذا قام به أي بلد آخر في العالم لكان من المؤكد أن يؤدي إلى رد فعل عسكري فوري. لكن بدلاً من ذلك ـ وبأوامر من الرئيس جونسون ـ هددت البحرية الأمريكية بأن تحاكم عسكرياً أي عضو في طاقم «ليبرتي» يكشف النقاب عما حدث.

(٣٥) لقد أعطينا اسرائيل أو أمددناها بقروض لم يكن من المتوقع أبداً أن تسددها بنحو ١٠٠ مليار دولار، ومنحنا اسرائيل علاقات تجارية خاصة تزيل ـ في بعض الأحوال ـ رسوم الاستيراد التي تفرضها على بلدان أخرى. كما أننا دعمنا صناعة الأسلحة الاسرائيلية حتى حينما كانت تعرقل السياسة الأمريكية بيع أسلحتنا حيث كنا نحاول أن نمنع بيع الأسلحة، على غرار ما حدث مؤخراً مع الصين.

(٣٦) ولد في بغداد عام ١٩٤٥ وشب في اسرائيل وخدم في الجيش الاسرائيلي وهو الآن أستاذ باحث في الأكاديمية البريطانية متخصص في العلاقات الدولية في كلية سان انتوني، بأكسفورد. وقد علق أيضاً على ما نعرفه جميعاً من أن «السياسة الخارجية الأمريكية قد أظهرت ازدواج المعايير المألوفة تجاه الشرق الأوسط: معيار نحو اسرائيل وآخر نحو العرب. ولكي يعطي مثالاً واحداً فقط نفّذت الولايات المتحدة تغيير نظام الحكم في بغداد خلال ثلاثة أسابيع ولكنها أخفقت في تفكيك مستعمرة يهودية واحدة في الأراضي المحتلة خلال ٣٨ عاماً». وتطلب اسرائيل الآن ٢,٢ مليار دولار مساعدة إضافية لتدفع نفقات انسحاب ٨ آلاف مستوطن إسرائيلي من مستعمرات غير مشروعة. انظر: AP and Reuters, in: *International Herald Tribune*, 12/7/2005.

وهكذا تكون الولايات المتحدة قد دعمت مالياً بناء مستعمرات، في تعارض تام مع القانون الدولي، ومن المتوقع أن تدفع أمريكا الآن ثمن تفكيكها. وإذا ما مدت هذه الممارسة من غزة إلى الضفة الغربية فإن الأموال التي ستتحملها ستكون كفيلة بالمعنى الحرفي لكي تجعلها تترنح. وكان التأثير الأسوأ الذي أحدثه بعلاقات أمريكا مع الآخرين هو تورطها مع هذا الجانب من السياسة الاسرائيلية.

القابلة للزراعة ومعظم المياه، بينما يناضل ١,٣ مليون فلسطيني من أجل وجودهم في ما بقي لهم من القليل منها، علق قائلاً إن الاحتلال الاسرائيلي «مشروع استعماري يائس، مصحوب بواحد من أطول أنواع الاحتلال وأكثرها وحشية في الأزمنة الحديثة». ولو أن أمريكياً غير يهودي كتب هذا لكان أدين بالعداء للسامية، أو حتى أقصي من منصبه الأكاديمي أو الحكومي. وهذا أمر لا يليق بأمريكا وهو مضلل بالنسبة إلى الإسرائيليين. إن معرفتهم بأنهم يملكون شيكاً على بياض بالفعل بأن يفعلوا ما يشاؤون تجعلهم لا يعيرون اهتماماً يذكر بمحاولات الحكومة الأمريكية لخلق ظروف تؤدي إلى تحقيق مصالحها في الشرق الأوسط. وهذا لا يعني القول بأن الإسرائيليين هم وحدهم الملامون؛ فالأمريكيون يخطئون أكثر. فالاسرائيليون إنما يتصرفون عقلانياً على النحو الذي يرون به مصالحهم، إنما أمريكا هي التي تتصرف بطريقة غير عقلانية. ويوافق على هذا كثير من الاسرائيليين الكبار والمحترمين. فهؤلاء قلقون من أن المستفيد الرئيسي من الضعف الأمريكي هو اليمين الاسرائيلي المتطرف، وان أفضل مصالح اسرائيل هو في الأمد الطويل، وحتى الديمقراطية الإسرائيلية، ستعاني نتيجة لذلك.

لقد مضى وقت طويل على أمريكا لتنظم علاقاتها مع اسرائيل كعلاقة سوية لدولة بدولة صديقة بطريقة تساعد اسرائيل على أن تدخل في وفاق مع تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وهذا لمصلحة كلا الدولتين، وينبغي أن يكون أولوية عليا لأمريكا.

ـ ٨ ـ

من الواضح أن ثمة احتمالات أخرى كثيرة لإعادة تصميم السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ولكن معظمها يندرج تحت رؤوس الأقلام أعلاه. والمسألة الأساسية هي شجب مسعى الهيمنة العالمية والرجوع إلى المسار الأكثر إيجابية والأكثر انسانية والأكثر أماناً الذي خاطرت أمريكا بالخروج منه عندما أصبحت زعيمة البشرية □